

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما يختلف به عدد الطلاق

قوله ﴿يَمْلِكُ الْخُرْءُ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ أَمَةٌ. وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ﴾ .

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هذا نص الروایتين ، وأشهرهما عن الإمام أحمد رحمه الله .
وعليه الأصحاب .

وعنه : أن الطلاق بالنساء . فيملك زوج الحرة ثلاثاً ، وإن كان عبداً ، وزوج الأمة اثنتين ، وإن كان حراً . فعليها يعتبر طريان الرق بالمرأة .

وقال الزركشي : والأحاديث في هذا الباب ضعيفة . والذي يظهر من الآية الكريمة : أن كل زوج يملك الثلاث مطلقاً . انتهى .

قلت : وهو قوى في النظر .

وعلى المذهب : لو علق العبد الثلاث بشرط ، فوجد بعد عتقه : طلقت ثلاثاً على الصحيح من المذهب .

وقيل : تطلق اثنتين ويملك الثالثة .

وإن علق الثلاث بعتقه لغت الثالثة . قدمه في الرعاية .

قال في الفروع : لغت في الأصح .

وقيل : بل تقع . وقيل : إن قلنا يصح تعليقه على ملكه وقع وإلا فلا .

ولو علق بعد طلبة ملك تمام الثلاث .

ولو علق بعد طلقتين - زاد في الرعاية ، والفروع - أو عتقا : معاً لم يملك

ثالثة . على الصحيح من المذهب .

قال في البلغة : لو عتق بعد طلقتين لم يملك نكاحها على الأصح .
 قال في الرعاية : أظهر الروايتين المنع . وحزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .
 وعنه يملك عليها طلقة ثالثة فتحل له .
 ويأتي ذلك في كلام المصنف في آخر باب الرجعة . والكلام عليه مستوفى
 إن شاء الله تعالى .

تنبيه : قد يقال : شمل كلام المصنف ما لو كان حراً حال الزواج ، ثم صار
 رقيقاً بأن يلحق الذمي بدار الحرب فيسترق . وقد كان طلق اثنتين - وقلنا : ينكح
 عبد حرة - نكحها هنا ، وبقي له طلقة . ذكره المصنف ومن تابعه . وفي الترغيب
 وجهان .

قلت : ويأتي عكس ذلك ، بأن تلحق الذمية بدار الحرب ، ثم تسترق -
 وكان زوجها ممن يباح له نكاح الإماء - هل يملك عليها ثلاثاً أو طلقتين ؟
 فأجوبة : للمعتق بعضه كالحر . على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وحزم
 به في المغنى ، والبلغة ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .
 وقال في الكافي : هو كالقن .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ الطَّلَاقُ ، أَوِ الطَّلَاقُ لِي لَا زِمٌ ﴾ .
 وكذا قوله « الطلاق يلزمني » أو « يلزمني الطلاق » أو « على الطلاق »
 ونحوه ونوى الثلاث : طلقت ثلاثاً .

وإن لم ينو شيئاً ، أو قال « أنت طالق » ونوى الثلاث ففيه روايتان .
 اعلم أن الصحيح من المذهب أن قوله « أنت الطلاق » أو « الطلاق لي
 لازم » أو « يلزمني الطلاق » أو « عَلَى الطلاق » ونحوه : صريح في الطلاق ،
 منجزاً كان أو معلقاً بشرط أو محلوفاً به . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .
 وقطع به كثير منهم . لكن هل هو صريح في الثلاث ، أو في واحدة ؟ يأتي ذلك .
 وقيل : ذلك كناية .

قال في القواعد الفقهية - وتبعه في الأصولية - لو نوى به مادون الثلاث ، فهل يقع به ما نواه خاصة ، أو يقع به الثلاث ، ويكون ذلك صريحاً في الثلاث ؟ فيه طريقتان للأصحاب . انتهى .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله أن قوله « الطلاق يلزمني » ونحوه يمين باتفاق العقلاء والأمم والفقهاء . وخرجه على نصوص الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : وهو خلاف صريحها .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : إن حلف به نحو « الطلاق لى لازم » ونوى النذر : كفر عند الإمام أحمد رحمه الله . ذكره عنه في الفروع في كتاب الأيمان . ونصره في أعلام الموقعين ، هو والذي قبله .

وقد ذكر أن أبا الشيخ تقي الدين رحمه الله اختار عدم الكفارة فيهما . وهو مذهب ابن حزم .

فعلى المذهب : إذا لم ينو شيئاً ، فأطلق المصنف هنا في وقوع الثلاث أو وقوع واحدة الروايتين . وأطلقهما في القواعد الأصولية ، وابن منجا في شرحه .

إمدهما : تطلق ثلاثاً . صححها في التصحيح .

قال في الروضة : وهو قول جمهور أصحابنا . ونص عليها الإمام أحمد رحمه الله في رواية مهنا . واختارها أبو بكر .

والرواية الأخرى : تطلق واحدة . وهو المذهب . اختاره المصنف . وقال :

هو الأشبه . وإليه ميل الشارح . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

فوائد

إمدها : قال في الواضح : أنت طلاق كأنك الطلاق . وقال معناه في

الانتصار . قاله في الفروع .

[الثانية : سأل هارون الرشيد القاضي يعقوب أبا يوسف الحنفى والكسائى عن

رفع « ثلاث » ونصبه فى قوله :

فإن ترفقى يا هند ، فالرفق أئمن وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق ، والطلاق عزيمة ثلاثاً ، ومن يخرق أعق وأظلم
فبينى بها إن كنت غير رفيقة وما لأمرىء بعد الثلاثة مقدم
فإذا يلزمه فيها ؟

فقالا : إن رفع « ثلاثاً » الأولى طلقت واحدة فقط ، لأنه قال لها « أنت
طلاق » وأطلق . فأقله واحدة . ثم أخبر ثانياً بأن الطلاق التام العزيمة ثلاث .
وإن نصبها طلقت ثلاثاً . لأن معناه : أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جملة معترضة .
وقال الجلال بن هشام الأنصارى - من أئمتنا - فى معنى اللبيب مانصه : وأقول
إن الصواب أن كلا منهما محتمل لوقوع الثلاث والواحدة . أما الرفع : فلأن أل
فى « الطلاق » إما لمجاز الجنس نحو ، زيد الرجل ، أى هو الرجل المعتمد عليه المعتد
به فى الرجال ، وإما للعهد الذكرى ، كمثلها فى قوله تعالى (١٦ : ٧٣) فعصى فرعون
الرسول) أى وهذا الطلاق المذكور عزيمته ثلاث ، ولا تكون للجنس الحقيقى .
لأنه لا يلزم منه الإخبار عن العام بالخاص ، كالحىوان إنسان . فهو باطل ، إذ ليس
كل حيوان إنساناً ، ولا كل طلاق عزيمة أو ثلاثاً . فعلى العهدية : تقع الثلاث .
وعلى الجنسية : تقع الواحدة ، كما قد قاله الكسائى وأبو يوسف تبعاً له .

وأما النصب : فلأنه محتمل لكونه مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مصدرأ .
وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث . إذا المعنى : فأنت طالق ثلاثاً . ثم اعترض بينهما
بقوله « والطلاق عزيمة » أو لكونه حالاً من الضمير المستتر فى « عزيمة »
وحينئذ فلا يلزم منه وقوع الثلاث . لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً .
فإنما يقع مانواه . وهذا ما يقتضيه معنى هذه اللفظة مع قطع النظر عن شىء آخر .
فأما الذى قد نواه هذا الشاعر المعين بقوله فى شعره المذكورين فيه : فهو الثلاث

بدليل البيت الثالث من قوله في شعره المذكورين فيه .

فإن نوى واحدة في محل الثلاث بلا تزويج ، أو كناية ظاهرة أو عكسه ، أو لم ينو شيئاً بل أطلق : فاحتملان أظهرهما يعمل باليقين . والورع التزام المشكوك فيه بإيقاعه يقيناً . والأصل بقاء النكاح وتمام الثلاث . فلا يزول الشك فيهما . انتهى . والله أعلم [(١)] .

الثالثة : لو قال « الطلاق يلزمني ونحوه لأفعل كذا » وفعله ، وله أكثر من زوجة فإذا كان هناك نية أو سبب يقتضى التعميم أو التخصيص . عمل به . ومع فقد السبب والنية خرجها بعض الأصحاب على الروایتين في وقوع الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة . لأن الاستغراق في الطلاق يكون تارة في نفسه وتارة في محله . وفرق بعضهم بينهما بأن عموم الطلاق من باب عموم المصدر لأفراده . وعموم الزوجات يشبه عموم المصدر لمفعولاته . وعمومه لأفراده أقوى من عمومه لمفعولاته . لأنه يدل على أفرادة بذاته عقلاً ولفظاً ، وإنما يدل على مفعولاته بواسطة . مثاله : لفظ « الأكل » و « الشرب » فإنه يعم أنواع الأكل والشرب . وهو أبلغ من عموم الماء كقول إذا كان عاماً . فلا يلزم من عمومه لأفراده وأنواعه عمومه لمفعولاته . ذكر مضمون ذلك الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقوى في موضع آخر وقوع الطلاق بجميع الزوجات دون وقوع الثلاث بالزوجة الواحدة . وفرق بينهما بأن وقوع الطلاق الثلاث بالزوجة الواحدة محرم بخلاف وقوع الطلاق بالزوجات المتعددات . انتهى .

قال في الروضة : إن قال « إن فعلت كذا فامرأتى طالق » وقع بالكل وبمن بقي . وإن قال « على الطلاق لأفعلن » ولم يذكر المرأة . فالحكم على ما تقدم . انتهى .

وأما إذا قال « أنت طالق » ونوى الثلاث . فأطلق المصنف هنا في وقوع الثلاث الروایتين .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبدالله بن حسن .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والقواعد الفقهية .
إمدهما : تطلق ثلاثاً . وهو المذهب على ما اصطللحناه . صححه في الشرح ،
 والتصحيح .

قال الزركشى : ولعلها أظهر . وجزم به في المنور . وإليه ميل المصنف .
 وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .
 والأخرى واحدة . وهو المذهب عند أكثر المتقدمين . وهى اختيار الخرقى ،
 والقاضى . وقال : عليها الأصحاب .
 واختارها الشريف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما ، وابن عقيل فى التذكرة ،
 والشيرازى ، وغيرهم .

قال فى الرعاية الصغرى ، وقيل : هى أصح . وجزم به فى الوجيز .
 فعلى الثانية : لو قال « أنت طالق » وصادف قوله « ثلاثاً » موتها ، أو قارنه :
 وقع واحدة . وعلى الأولى ثلاث ، لوجود المفسر فى الحياة . قاله فى الترغيب .

فأمرناه

إمدهما : لو قال « أنت طالق طلاقاً » أو « طالق الطلاق » ونوى ثلاثاً :
 طلقت ثلاثاً بلا خلاف أعلمه . وإن أطلق وقع فى الأولى طلقة . وكذا فى الثانية ،
 على الصحيح من المذهب .
 وعنه : بل تطلق ثلاثاً .

الثانية : لو أوقع طلقة . ثم قال « جعلتها ثلاثاً » ولم ينو استئناف طلاق بعدها
 فواحدة . ذكره فى الموجز ، والتبصرة . واقتصر عليه فى الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنَوَى ثَلَاثًا ، لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا
 وَاحِدَةً فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . صححه في المذهب ، والشرح ، والتصحيح ، والفروع . فقال :
طلقت واحدة في الأصح .

وجزم به في المغنى ، والكافي ، والوجيز ، والنور ، والمنتخب . وقدمه
في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

والوجه الثانى : تطلق ثلاثاً . وأطلقهما في الهداية ، والمحرم ، والنظم ،
والمستوعب .

تفصيل : محل الخلاف في هذه المسألة : إذا قلنا في المسألة التى قبلها : يقع
الطلاق الثلاث . فأمّا إن قلنا : تطلق هناك واحدة ، فهنا تطلق واحدة بطريق أولى

فأمرنا

إمراهما : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا - وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ
الثَّلاثَ - طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ، وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بَعْدَ الْمُقْبُوضَتَيْنِ ، قَبْلَ مِنْهُ ﴾
بلاخلاف أعلمه . لكن إذا لم يقل « هكذا » بل أشار فقط : فطلقة واحدة .
قدمه في الفروع . وجزم به في الرعايتين . زاد في الكبرى : ولم يكن له نية .
وتوقف الإمام أحمد رحمه الله عن الجواب . واقتصر عليه في الترغيب . فقال :
توقف الإمام أحمد رحمه الله فيها .

الثانية قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، بَلْ هَذِهِ ثَلَاثًا : طَلَّقْتَ
الْأُولَى وَاحِدَةً وَالثَّانِيَةَ ثَلَاثًا ﴾ .

بلا نزاع . ولو قال « أنت طالق بل هذه » طلقنا . نص عليه . وإن قال
« هذه أو هذه . وهذه طالق » وقع بالثالثة وإحدى الأولتين كـ « هذه أو هذه ،
بل هذه طالق » .

وقيل : يفرع بين الأولى والأخريين ، كـ « هذه بل هذه . أو هذه طالق » .

وقيل : يقرع بين الأولتين والثالثة .

قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ كُلِّ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَكْثَرُهُ ، أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ مُنْتَهَاهُ ، أَوْ طَالِقٌ كَأَلْفٍ أَوْ بَعْدَ الْحَصَا ، أَوْ الْقَطْرِ ، أَوْ الرِّيحِ ، أَوْ الرَّمْلِ ، أَوْ الثَّرَابِ : طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ۖ » .

أما إذا قال ذلك في غير أكثر الطلاق : فإنها تطلق ثلاثًا . قطع به الأصحاب ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في « كالف » .

وقال في الانتصار ، والمستوعب : يأثم بالزيادة .

وأما أكثره : فجزم المصنف هنا بأنها تطلق به ثلاثًا . وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى في موضع ، والكافي والهادي ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاوي ، والحرر ، والنظم ، والمنور ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

قال في تجريد العناية : هذا الأشهر .

وجزم به الشارح في موضع تبعاً للمصنف .

وقيل : تطلق واحدة . وجزم به في المغنى في موضع آخر . فقال : تطلق

واحدة في قياس المذهب . واقتصر عليه . وتبعه في الشرح في موضع . وجزم به

ابن رزين في شرحه . وأطلقهما في الفروع .

فوائده

إمدها : لو قال « أَنْتَ طَالِقٌ أَقْصَى الطَّلَاقِ » طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ، كـ « مُنْتَهَاهُ

وغايته » .

وقال في الرعاية الكبرى ، أظهر الوجهين : أنها تطلق ثلاثًا . واختاره في

المستوعب .

وقيل : تطلق واحدة . وهو الصحيح من المذهب كـ « أَشَدُّ وَأَطْوَلُهُ وَأَعْرَضُهُ »

اختاره القاضى . ذكره عنه فى المستوعب . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزىن . وأطلقهما فى البلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، والفروع .

الثانية : لو نوى كآلف فى صعوبتها . فهل يقبل فى الحكم ؟ فيه الخلاف المتقدم . وقدم فى الرعايتين أنه لا يقبل .

الثالثة : لو قال « أنت طالق إلى مكة » ولم ينو بلوغها : طلقت فى الحال . جزم به بعض المتأخرين .

قال فى القواعد الأصولية : ولكن ينبغى أن يحمل الكلام على جهة صحيحة . وهو إما أنه يحمل على معنى : أنت طالق إن دخلت إلى مكة ، أو إذا خرجت إلى مكة . فإن حمل على الأول : لم تطلق إلا بالدخول إليها . وهذا أولى لبقاء نفي النكاح . وإن حمل على الثانى : كان حكمها حكم الموقال « إن خرجت إلى العرس أو إلى الحمام بغير إذن فإنت طالق » فخرجت إلى ذلك تقصده ولم تصل إليه . ولو قال « أنت طالق بعد مكة » طلقت فى الحال .

ويأتى التنبيه على ذلك فى باب الطلاق فى الماضى والمستقبل عند قوله « وإن قال : أنت طالق إلى شهر » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدَّ الطَّلَاقِ ، طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ﴾ . هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وذكر ابن عقيل فى الفنون - فى آخر المجلد التاسع عشر - : أن بعض أصحابنا قال فى « أشد الطلاق » كـ « أقبح الطلاق » يقع طلاقاً فى الحيض ، أو ثلاثاً على احتمال وجهين ، وقال : كيف يسوى بين أشد الطلاق وأهون الطلاق ؟ قوله ﴿ أَوْ أَغْلَظُهُ أَوْ أَطْوَلُهُ أَوْ أَعْرَضَهُ ، أَوْ مِلَّ الدُّنْيَا : طَلَّقْتَ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ثَلَاثًا ﴾ .

بلا نزاع . ونقله ابن منصور .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ : طَلَّقَتْ اِثْنَتَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدّمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ ثَلَاثًا ﴾ .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وخرج وجه بأنها تطلق واحدة ، ولو لم يقل نويتها ، من مسألة الإقرار الآتية
في آخر الكتاب ، إلغاء للطرفين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً فِي طَلَقَتَيْنِ ، وَنَوَى طَلَقَةً مَعَ طَلَقَتَيْنِ : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ نَوَى مُوجِبُهُ عِنْدَ الْحِسَابِ - وَهُوَ يَعْرِفُهُ - طَلَّقَتْ طَلَقَتَيْنِ ﴾ بلا نزاع .

وإن لم يعرفه فكذلك عند ابن حامد .

يعنى : وإن لم يعرف موجبَه عند الحساب ونواه . وهذا المذهب .

قال الناظم : هذا أصح . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدّمه في الخلاصة ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .

﴿ وَعِنْدَ الْقَاضِي تَطْلُقُ وَاحِدَةً ﴾ .

واقصر عليه في المغنى . وجزم به في الوجيز . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ،

والمستوعب ، والبلغة ، والشرح ، والفروع .

وقال في المنور ، ومنتخب الأدمى : وإن قال « واحدة في اثنتين » لزم

الحاسب اثنتان ، وغيره ثلاثا ولم يفصل .

فائرة : لو قال الحاسب أو غيره : أردت واحدة ، قبل قوله . على الصحيح من المذهب . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، ونصروه . وهو ظاهر ماجزم به في الفروع .

وقال القاضى : تطلق امرأة الحاسب اثنتان .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ : وَقَعَ بِامْرَأَةِ الْحَاسِبِ طَلْقَتَانِ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في المذهب ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : تطلق واحدة . وهو احتمال في الهداية .

وقيل : تطلق ثلاثاً . وتقدم كلامه في المنور ، والمختب .

قوله ﴿ وَبَغَيْرِهَا طَلْقَةٌ ﴾ .

يعنى بغير امرأة الحاسب إذا لم ينو شيئاً . وهو الصحيح .

جزم به في السكافى ، والوجيز ، وابن رزين في شرحه . وقدمه في المغنى ، والشرح ، وظاهر كلامه في المغنى : أن عليه الأصحاب .

﴿ ويحتمل أن تطلق ثلاثاً ﴾ .

وتقدم كلامه في المنور ، والمختب .

وقيل : تطلق امرأة العامى ثلاثاً دون غيره .

وقيل : تطلق اثنتين . اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير . وأطلقهن في الفروع .

فائرة : قال المصنف : ولم يفرق أصحابنا في ذلك بين أن يكون المتكلم بذلك

ممن له عرف بهذا اللفظ أم لا .

والظاهر : إن كان المتكلم بذلك ممن عرفهم أن « فى » ههنا بمعنى « مع »

وقعت الثلاث . لأن كلامهم يحمل على عرفهم . والظاهر : إرادته . وهو المتبادر إلى الفهم من كلامه . انتهى .

وجزم بهذا في الرايتين .

فأمره : لو قال « أنت طالق نصف طلقة في نصف طلقة » طلقت طلقة بكل حال . قاله في الرعاية الكبرى .

فأمره أخرى : لو قال « أنت طالق مثل ما طلق زيد زوجته » وجعل عدده . طلقت واحدة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وقيل : بل تطلق بعدد ما طلق زيد .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، وشرح الحرر .

قوله ﴿ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ ، أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ ، أَوْ نِصْفَ طَلْقَتَيْنِ : طَلَقْتَ طَلْقَةً ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

قلت : ويحتمل أن تطلق طلقتين في الأخيرة . وهو قوله « أنت طالق نصف طلقتين » لأن اللفظ يحتمل إرادة النصف من كل طلقة منهما .

وقال في القواعد الأصولية : إذا قال « أنت طالق نصف طلقة » طلقت طلقة جزم به الأصحاب . ونص عليه في رواية صالح ، والأثرم ، وأبي الحارث ، وأبي داود . قال : ولم أجد أحداً من الأصحاب اشترط في وقوع الطلاق بذلك النية . وفيه نظر . لأن التعبير ببعض عن الكل من صفات المتكلم . ويستدعي قصده لذلك المعنى بالضرورة ، وإلا لم يصح أن يعبر به عنه . انتهى .

ويأتي في الباب الذي يليه « إذا قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ربع طلقة » . قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : نِصْفِي طَلْقَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَنْصَافِ طَلْقَةٍ طَلَقْتَ طَلْقَتَيْنِ ﴾ .

وإذا قال لها « أنت طالق نصفى طلقتين » طلقت طلقتين .
هذا المذهب . وقطع به الأصحاب .
وقال في الفروع : ولو قال « ثلاثة أنصاف طلبة » فثنتان .
وقيل : واحدة كنصفى ثنتين . أو نصف ثنتين .
فظاهره : أنه جزم بوقوع واحدة في في قوله « أنت طالق نصفى طلقتين »
ولم أره لغيره . لأن الصحيح من المذهب فيها : أنها تطلق ثنتين .
ثم ظهر لى أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا حصل ذلك من النسخ . أو من
تخريج غلط . أو يكون على هذا تقدير الكلام : لو قال « أنت طالق ثلاثة
أنصاف طلبة » فثنتان كنصفى ثنتين . وقيل : واحدة كنصف ثنتين .
وأما قوله « ثلاثة أنصاف طلبة » فالصحيح من المذهب : أنها تطلق طلقتين
كما قطع به المصنف هنا . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : تطلق واحدة .
فأمره : خمسة أرباع طلبة ، أو أربعة أثلاث طلبة ونحوه : كثلاثة أنصاف
طلبة . على ما تقدم خلافًا ومذهبًا .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ طَلَّقْتَيْنِ : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ﴾ .
هذا المذهب . نص عليه في رواية مهنا . وصححه الناظم . وجزم به في الوجيز ،
والمنور . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحرم
والشرح ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وتجريد العناية
قال الزركشى : هذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الجمهور .
ويحتمل أن تطلق طلقتين . اختاره ابن حامد .
قال الناظم : وليس بمبعد .
وقال في الفروع : ويتوجه مثلها « ثلاثة أرباع ثنتين » وقال في الروضة :
يقع ثنتان .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: نِصْفَ طَلْقَةٍ، ثَلَاثَ طَلْقَةٍ، سُدُسَ طَلْقَةٍ، أَوْ نِصْفَ وَثَلَاثَ وَسُدُسَ طَلْقَةٍ: طَلَّقْتُ طَلْقَةً﴾ .

هذا المذهب . جزم به الأصحاب في الأولى . وقطع به أكثرهم في الثالثة . وفي الترغيب وجه : تقع ثلاثاً في الثانية . وفي كل ما لا يزيد على واحدة إذا

جمع .

قوله ﴿وَإِذَا قَالَ لِأَرْبَعٍ: أَوْقَعْتُ يَبْنُكُنَّ﴾ .

وكذا قوله ﴿عَلَيْكَ طَلْقَةً . أَوْ اثْنَتَيْنِ . أَوْ ثَلَاثًا . أَوْ أَرْبَعًا : وقع بكل واحد طلاقة﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : المصنف والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدي .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والنظم ،

والفروع ، والحاوي الصغير .

وعنه : إذا قال « أوقعت بينك ثلاثاً » ما أرى إلاً قد ين منه . واختاره

أبو بكر ، والقاضي .

قال في الرعاية الصغرى : وعنه : إن أوقع ثنتين وقع ثنتان . وإن أوقع ثلاثاً

أو أربعا فن ثلاث .

قال ابن عبدوس في تذكرته : والأقوى يقع ثلاثة في غير الأولى .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَوْقَعْتُ يَبْنُكُنَّ خَمْسًا، فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَقَعُ بِكُلِّ

وَاحِدَةٍ طَلَقَتَانِ﴾ .

وكذا لو أوقع ستاً أو سبعة ، أو ثمانية .

وعلى الثانية : يقع ثلاث .

وإن أوقع تسعاً فأزيد فن ثلاث على كلا الروايتين .

فائدة : لو قال « أوقعت بينكن طلقة وطلقة وطلقة » فنلاث . على كلا الروایتین . على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : واحدة . على الرواية الأولى .

قال فى القواعد الأصولية : فى هذه المسألة طريقتان .

أحدهما : يقع بكل واحدة ثلاث ، على الروایتين . وهو طريق صاحب

الترغيب . وقدمه صاحب المحرر . وقاله فى المغنى ، وغيره .

والطريق الثانى : حكمها حكم ما لو قال « بينكن ، أو عليكن ثلاثاً » قال :

وهذا الطريق أقرب إلى قاعدة المذهب . انتهى .

فائدة : قوله ﴿ وإن قال : نَصْفُكَ ، أو جُزْءُ مِنْكَ أو إصْبَعُكَ أو أَذُنُكَ

طَلَّاقٌ : طَلَّقْتَ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو قال « إصبعك أو يدك طالق » ولا يد لها ولا إصبع . أو قال « إن

فمت فيمينك طالق » فقامت بعد قطعها . ففى وقوع الطلاق وجهان .

وأطلقهما فى المحرر ، وشرحه ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،

والفروع . وقال : بناء على أنه هل هو بطريق السراية ، أو بطريق التعبير ببعض

عن الكل ؟ كذا قال شارح المحرر .

قال الزركشى : إذا أضاف الطلاق إلى عضو ، فهل يقع عليها جملة ، تسمية لكل

باسم البعض - وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قاله القاضى - أو على العضو [أو البعض]

نظراً لحقيقة اللفظ ، ثم يسرى تعليلاً للتحريم ؟ فيه وجهان . وبني عليهما المسألة .

أحمد هما : تطلق [فيهما] جزم به فى المنور .

والثانى : لا تطلق بهما .

واختار ابن عبدوس فى تذكرته : أنها تطلق فى الثانية ولا تطلق فى الأولى .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : دَمَكِ طَالِقٌ ، طَلَّقَتْ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الهداية ،
والخلاصة ، وشرح ابن منجا ، وشرح المحرر ، والشارح . وهو ظاهر ماجزم به في
الوجيز . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال الناظم هذا أولى . وقدمه في المحرر ، والفروع .

وقيل : لا تطلق . وجزم به في الترغيب .

قال في المستوعب : قال ابن البنا : لا تطلق . واقتصر عليه . وأطلقهما في

الرعايتين ، والحاوي الصغير .

فأمره : لو قال « لبنك أو منيك طالق » فقيل : هما كالدّم . اختاره في الرعاية

قال في الفروع : ومنى كدم .

وقيل : بعدم الوقوع . قدمه في الرعاية . وجزم به في المستوعب في اللبن .

[نسب تقديمه إلى صاحب الفروع فيه .

واختاره في الرعاية وغيرها .

وقيل : بعدم الوقوع فيهما . وقدمه في الرعاية ، والفروع ، وغيرها .

وجزم به في المستوعب ، والمغنى في موضعين في اللبن .

وينبغي أن يقال عن هذا القول : إنه قدمه في الفروع أيضاً . فإنه مدلوله ، كما

لا يخفى على من تأمله . فإنه قال فيه ، وقيل : تطلق بسن وظفر وشعر . وقيل :

وسواد ، وبياض ، ولبن ، ومنى . كدم . وفيه وجه . وجزم به في الترغيب . انتهى .

ففهم بعضهم منه أن قوله « ولبن ومنى » مرفوعان استثنافاً . وليس كذلك .

فإنه لم يسبق له في الفروع ذكر حكم الدم ، بل الظاهر جزمهما عطفاً على ما قبلهما .

وحينئذ يستقيم الكلام .

ويؤيده الجزم في المغنى فيها بعدم الوقوع في اللبن في موضعين منه . كما نقلته

عنه هنا . وعنه جزم المستوعب . حيث قاس الشعر والظفر والسن والدمع والعرق في عدم الوقوع بها عليها .

وإذا كان كذلك في اللبن في المنى كذلك أيضاً . لاشتراكهما عند صاحب الفروع في الحكم والمعنى أيضاً ، وإن اختلف الحكم . نظراً للتقديرين السابقين في حل قول الفروع ، فليتأمل [١] .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ أَوْ سِنَّكَ طَالَتْ ، لَمْ تَطْلُقْ ﴾ وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : تطلق وهو احتمال في المحرر . ووجه في المذهب . وأطلقهما فيه .
فأمره : لو قال « سوادك أو بياضك طالق » لم تطلق ، على الصحيح من المذهب . جزم به في الكافي ، والرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع [وغيره] ، وقيل : تطلق .

قوله ﴿ وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى الرِّيْقِ وَالدَّمَغِ وَالْعِرْقِ وَاتَّحِلَّ : لَمْ تَطْلُقْ ﴾ هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في الانتصار : هل يقع ويسقط القول بإضافته إلى صفة كسمع وبصر ؟ [ونحوهما] إن قلنا تسمية [الكل] الجزء عبارة عن الجميع [كناية أو مجازاً] وهو ظاهر كلامه [يعني الإمام أحمد] صح . وإن قلنا بالسراية فلا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : رُوحُكَ طَالَتْ طَلَّقْتَ ﴾ .

وهو المذهب . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : وإن قال « روحك طالق » وقع الطلاق في أصح الوجهين .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، وتجر يد العناية .

﴿ وقال أبو بكر : لا تطلق ﴾ .

فقال : لا يختلف قول الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا يقع طلاق و [لا] ظهار و [لا] عتق و [لا] حرام بذكر الشعر والظفر والسن والروح . وبذلك أقول انتهى .
وجزم به في الوجيز . وهذا ظاهر ما قدمه في الفروع . فإنه قال : وإن طلق جزءاً مبهماً أو مشاعاً أو معيناً أو عضواً ، طلقت . نص عليه .
وعنه : وكذا الروح . اختاره أبو بكر ، وابن الجوزي . وجزم به في التبصرة انتهى .

وما ذكره عن أبي بكر فيه نظر . ويرده ما نقله [آنفاً وما نقله] هو عنه [في محل آخر أيضاً] .

ثم وجدت ابن نصر الله - في حواشي الفروع - نقل عن القاضي علاء الدين بن مغلى : أنه جزم بأن هذا يغلب على صاحب الفروع [في الكلام] يعنى قوله : « وكذا الروح » وأنه معطوف على قوله « جزءاً معيناً » وأن مراده : أنها تطلق بالروح على هذه الرواية ، لكنه وهم في عزوها إلى أبي بكر انتهى . وهو كما قال .
قال شيخنا في حواشي الفروع : الظاهر أن ذكر أبي بكر سهو .

وقال في الرعاية الكبرى : والنص عدم الوقوع .

قال في المستوعب : توقف الإمام أحمد رحمه الله فيها .

وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
[وهذا بناء على أن الإشارة في قوله في الفروع « وكذا الروح إلى آخره » إلى الوقوع في المسألة التي قبلها ، وهو الظاهر من العبارة . وقد أوله به ابن نصر الله في حاشيته عليه . فجعل مرجع الإشارة فيه هو قوله « بخلاف زوجتك بعض وليتى » أى فلا تطلق في هذه المسألة الأخرى المشبهة بها فيه لها .

فالتشبيه في أصل انتفاء الحكم ، وإن اختلف منطق الانتفاءين حينئذٍ .
فيكون المقدم في الفروع هو الوقوع في الروح . وكذا مسألة الحياة الآتية بعدها

إن قيل : إن قوله فيه « وكذا الحياة » عطف على قوله « وكذا الروح » وقيل :
إنه عطف على جملة قوله « وكذا الروح » فيكون قد حكى فيه الخلاف فيها .
والراجح فيه عدم الوقوع عنده ، كما جعله ابن نصر الله في حواشيه عليه
مقتضى كلامه فيها ، خلافاً لما سيأتى قريباً من الجزم بالوقوع ^(١) .

فوائد

إمدها : لو قال « حياتك طالق » طلقت [كبقائك أو نفسك - بسكون
الفاء لا بفتحها - فإنه كريح وهوأوك ورائحتك . وظاهر الفروع : أنها لا تنطق .
وجعله ابن نصر الله في حاشيته عليه مقتضى كلامه فيه ، وكسالة الروح والدم . وإن
كان المذهب فيهما الوقوع كما ذكر .

والذى ينبغى أن يقال : إن فيها الخلاف كالروح والدم ونحوهما . فينبغى أن
يكون المذهب فيها كلها عدم الوقوع كإضافة الطلاق إلى السواد والبياض .
ونحوهما كالرائحة لكونها أعراضاً والحياة عرض باتفاق المتكلمين ، كالبقاء والروح
والأرواح والرائحة والريح والهواء ، بخلاف الروح .

وهذا ما ظهر لى من تحرير هذا الحل ، وكما هو فى كتب غيرنا . كالشافعية
وغيرهم . لكن الحياة عرض كالهواء لا يستغنى الحيوان عنها كالروح والدم .
والبقاء والنفس - بالسكون لا بالفتح - بخلاف السواد والبياض ونحوهما . فإن
الحيوان يعيش بدونها لا بدون جميع الأعراض كلها . وليس الكلام فيها جميعاً ^(١)

الثانية : قال فى الفروع : هنا لو قال « أنت طالق شهراً ، أو بهذا البلد »
صح ، ويكمل بخلاف بقية العقود . انتهى .

فالظاهر أنه وضع هذه المسألة هنا لكونها شبيهة بتطبيق عضو منها . فكما أنها
تطلق كلها بتطبيق عضو منها [أو ببعضها] فكذلك تطلق أيضاً فى هذه المسألة

(١) ما بين الربيعين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن

في جميع الشهور والبلدان . في قوله « بخلاف بقية العقود » نظر ظاهر كالفسوخ .

الثالثة : حكم العتق في ذلك كله حكم الطلاق .

قوله « وَإِذَا قَالَ لِمَدْخُولِهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ ، طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالثَّانِيَةِ التَّأْكِيدَ أَوْ إِفْهَامَهَا » .

ويشترط في التأكيـد أن يكون متصلا . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه مع الإطلاق وجه كالإقرار . ونقل أبو داود في

قوله « اعتدى اعتدى » مرتين ، فأراد الطلاق : هي طلقة .

قال في القواعد الأصولية : وظاهر هذا النص : أنه لا يتكرر الطلاق إذا لم

ينو التكرار .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيمن قال : الطلاق يلزمه لا فعل كذا ،

وكرره - : لم يقع أكثر من طلقة إذا لم ينو .

قال في الفروع : فيتوجه مثله « إن قمت فأنت طالق » وكرره ثلاثاً .

وحكى الشيخ - يعني به المصنف - وقوع الثلاث بذلك إجماعاً وكان الفرق

بينهما أنه يلزمه من الشرط الجزاء ، فيقع الثلاث معاً للتلازم ، ولا ربط لليمين .

ذكره في آخر كتاب الأيمان .

فوائد

الأولى : لو قال « أنت طالق أنت طالق أنت طالق » ونوى بالثالثة تأكيـد

الأولة لم يقبل . ووقع ثلاثاً ، لعدم اتصال التأكيـد ، وإن أكد الثانية بالثالثة صح .

وإن أطلق فطلقة واحدة . جزم به المغنى ، والشرح . وقدمه في الرعاية .

وقيل : ثلاث . ذكره في الرعاية .

الثانية : لو قال « أنت طالق طالق طالق » طلقت واحدة ما لم ينو أكثر .

جزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه في الفروع . وقال : وظاهر ما جزم به في

«الترغيب : أنه إن أطلق تكرر . فإنه قال فيه : لو قال « أنت طالق طالق طالق » قبل أيضاً قصد التأكيـد . قاله في القواعد الأصولية .
وقال في الرعاية — بعد أن ذكر أحكام أنت طالق أنت طالق : — وكذا التفصيل إن قال : أنت طالق طالق طالق . أو أنت طالق طالق أنت طالق ، وقصد التأكيـد .

الثالثة : لو قال « أنت طالق وطالق وطالق » وقال « أردت تأكيـد الأولى بالثانية » لم يقبل قوله . وإن قال « أردت تأكيـد الثانية بالثالثة » دين . وهل يقبل في الحكم ؟ على روايتين . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع . قال في القواعد الأصولية : قبل منه لمطابقتها لها في لفظها ومعناها معاً . وجزم به . وقدمه ابن رزين في شرحه . وكذا الحكم في الفاء وثم . فإن غير بين الأحراف ، مثل إن قال « أنت طالق وطالق » أو « ثم طالق » أو « فطالق » لم يقبل قوله في إرادة التأكيـد قولاً واحداً .

الرابعة : لو قال « أنت مطلقة ، أنت مسرحة ، أنت مفارقة » وقال : أردت تأكيـد الأولى بالثانية ، والثالثة . قبل قوله . جزم به في المغنى ، والكافي ، والفروع ، والقواعد الأصولية ، وغيرهم .

وإن أتى بالواو فقال « أنت مطلقة ، ومسرحة ، ومفارقة » فهل يقبل منه إرادة التأكيـد ؟ فيه احتمالان . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والقواعد الأصولية . وقدم ابن رزين في شرحه عدم القبول .

قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ ، أَوْ تَمَّ طَالِقٌ ، أَوْ بَلَ طَالِقٌ أَوْ طَالِقٌ طَلَقَةً بَلَ طَلَقَتَيْنِ ، أَوْ بَلَ طَلَقَةً ، أَوْ طَالِقٌ طَلَقَةً بَعْدَهَا طَلَقَةً ، أَوْ قَبْلَ طَلَقَةٍ ، طَلَقَتْ طَلَقَتَيْنِ » .

وقوع طلقتين بقوله « أنت طالق فطالق ، أو ثم طالق ، أو بل طالق » لا أعلم

فيه خلافاً] إلا رواية في المحرر بوقوع طلقة واحدة في قوله « أنت طالق بل طالق » [^(١) ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة ، بل طلقتين » هو الصحيح من المذهب . كما قطع به المصنف . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
وقال أبو بكر ، وابن الزاغوني : تطلق ثلاثاً .

ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة ، بل طلقة » هو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
وعنه : تطلق واحدة فقط ، ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة قبل طلقة ، أو بعدها طلقة » هو الصحيح من المذهب .
قال في الفروع : والأصح يقع ثنتان .

وجزم به في الكافي ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وهو ظاهر ماجزم به في المستوعب في « بعدها طلقة »
وقدمه أيضاً في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : تطلق واحدة . اختاره القاضي .
ويأتى قريباً إذا قلنا تطلق اثنتين ، هل يقعان معاً ، أو متعاقبتان ، فيما إذا كانت الزوجة غير مدخول بها ؟ ويأتى نظير ذلك في باب الإقرار بالمجمل .
فأمرناه

إمراهما : لو ادعى أنه أراد قبلها طلقة في نكاح آخر وزوج آخر : دين . وفي الحكم قيل : يقبل . وقيل : لا يقبل .
وقيل : يقبل إن وجد ذلك ، وإلا فلا .
قلت : وهو الصواب .

قال في المغنى ، والشرح : والصحيح أنه لا يقبل إذا لم يكن وجد .

(١) ما بين المربعين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

وأطلقهن في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،
والرعايتين ، والحاوى الصغير .

الثانية : لو ادعى أنه أراد بقوله « بعدها طلقة » سأوقعها : دين على الصحيح
من المذهب . وفي الحكم روايتان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية . وحكماهما وجهين .
وقال في الروضة : لا يقبل في الحكم . وفي قبوله في الباطن روايتان . انتهى .
قلت : الصواب القبول .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ، بَأَنْتِ بِالْأُولَى ، وَلَمْ يَلْزَمْهَا
مَا بَعْدَهَا ﴾ .

يعنى : فيما تقدم من المسائل . فدخل في كلامه « أنت طالق طلقة بعدها
طلقة ، أو قبل طلقة » وكذا حكم « أنت طالق طلقة بعد طلقة » فلا يقع عنده
بغير المدخول بها إلا واحدة . وهو أحد الوجهين . وهو المذهب .
قال في الفروع : وهو أشهر . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله .
وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .
وقيل : يقعان معاً . فيقع ثنتان بالمدخول بها وغيرها . واختارها أبو الخطاب
وغیره في قوله « طلقة بعد طلقة » .

وجزم به في المذهب ، والمستوعب . وزاد عليها « قبل طلقة » وأطلقهما
في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً قَبْلَهَا طَلَقَةٌ ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ
الْقَاضِي ﴾ .

حتى تبين بطلقة في غير المدخول بها ، وهو المذهب .
قال في الفروع : وهو أشهر . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله . ونصره الشارح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

﴿ وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ : تَطْلُقُ اُنْتَتَيْنِ ﴾ .

واختاره أبو بكر . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والخلاصة . وصححه المصنف .

وظاهر المستوعب ، والمحزر ، والفروع : الإطلاق .

وأما المدخول بها في هذه المسألة : فالصحيح من المذهب : أنها تطلق طلقتين .

قال في الفروع : الأصح يقع ثنتان . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في

الرعايتين ، والحاوي الصغير . وقيل : تطلق واحدة . اختاره القاضي في الخلاف .

نقله عنه ابن البنا . ذكر ذلك في المستوعب على ما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً مَعَهَا طَلَقَةٌ ، أَوْ مَعَ طَلَقَةٍ

أَوْ طَالِقٌ وَطَالِقٌ : طَلَقْتَ طَلَقَتَيْنِ ﴾ .

وقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلاقة معها طلاقة ، أو مع طلاقة » لا نزاع

فيه في المذهب في المدخول بها وغيرها ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق وطالق »

لغير المدخول بها : هو الصحيح من المذهب . ونص عليه في رواية صالح والأثرم

وغیرهما . لأن الواو ليست للترتيب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه : تبين غير المدخول بها في الأولى ، بناء على أن الواو للترتيب . قاله

ابن أبي موسى وغيره .

قال القواعد الأصولية : وفي بناء ابن أبي موسى نظر . بل الأولى في تعليل

أنها تبين بالأولى : أنها إنشاء ، والإنشاءات يترتب معناها على ثبوت لفظها .

وقال في الفروع : ويتوجه وجه أنها تبين بالأولى ، ولو لم تكن الواو للترتيب .

قوله ﴿ وَالْمَعْلُقُ كَالْمَنْجَزِ فِي هَذَا ﴾ .

وهذا المذهب ، سواء قدم الشرط أو آخره ، أو كرهه .

فلو قال « إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق » فدخلت

الدار : طلقت طليقة واحدة إن كانت غير مدخول بها ، وثلاثاً إن كانت مدخولاً بها . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال المصنف في المغنى ، وتبعه الشارح : ذهب القاضى إلى وقوع طليقتين في الحال في حق المدخول . بها وتبقى الثالثة معلقة بالدخول . قالوا : وهو ظاهر الفساد وأبطلاه . وقالوا أيضاً : ذهب القاضى فيما إذا قال « إن دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق » أو « طالق ثم طالق ثم طالق » وكذا لو أخر الشرط إلى أن غير المدخول بها : تبين بوحدة في الحال من غير دخول الدار .

قال في الفروع : كذا قال - يعنى : به المصنف - قال : والذي اختاره القاضى وجماة : أن « ثم » كسكتة لتراخيها . فيتعلق بالشرط طليقة . فيقع بالمدخول بها إذن ثنتان . وطليقة معلقة بالشرط ، إن تقدم فبالأولى . وإن تأخر فبالأخيرة . ويقع بغير المدخول بها : الثانية منجزة إن قدم الشرط . والثالثة لغو ، والأولى معلقة .

وإن أخره فطليقة منجزة ، والباقي لغو ليينوتها بالأولى . انتهى .

وقال في المذهب - فيما إذا قدم الشرط - إن القاضى أوقع واحدة فقط في الحال . وذكر أبو يعلى الصغير : أن المعلق . كالمنجز . لأن اللغة لم تفرق بينهما . وقال : إن أخر الشرط فطليقة منجزة . وإن قدم لم يقع إلا طليقة بالشرط .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَدَخَلْتُ طَلَّقْتُ طَلِّقَتَيْنِ بِكُلِّ حَالٍ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وحكاها المصنف إجماعاً . وقال في الفروع : ويتوجه أنه لا يقع إلا واحدة . ولو كرره ثلاثاً من قوله « الطلاق يلزمه لا فعل كذا » وكرره . فإنه لا يقع أكثر من واحدة إذا لم ينو . قاله الأصحاب ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ، وفرقوا بين اليمين بالطلاق والتعليق . ذكره في الفروع في آخر كتاب الأيمان .